القرآن الكريم والتطبيق التداولي

أفعال الكلام بين الجذور المعرفية والنص

أ.د. عيـــد بلبـــع

أستاذ البلاغة والنقد، مصر

الهاتف: ٠٠٢٠١٢٧١٥٩٩٧٩٥

البريد الإلكتروني: eidbalbaa333@gmail.com

الاستلام	٢٠١٧/١١/١٧	المراجعة	٢٠١٧/١٢/١٣	النشر	٢٠١٧/١٢/٣١

ملخص:

تمتد الجذور المعرفية لأفعال الكلام في السياق المعرفي العربي إلى القرن الثاني الهجري، حيث تعرضت لها علم أصول الفقه وعلوم اللغة والنحو ثم البلاغة، وكان هذا قبل قرون من تعرض فلاسفة اللغة في أكسفورد لهذا المبحث، ثم انحصرت المحاولات العربية الحديثة في الجهود التطبيقية التي جاء أكثرها على القرآن الكريم، وهذه الدراسة محاولة لدراسة المستويين النظري والتطبيقي.

الكلمات المفتاحية:

أفعال الكلام، السياق، القرآن الكريم، التداولية، الجذور المعرفية، النص.

The holy Qur'an and the pragmatic application, Speech acts between the cognitive roots and the text

Prof. Eid Balbaa

Professor of Rhetoric and Criticism, Egypt

Tel: 00201271599795

Email: eidbalbaa333@gmail.com

Received	17/11/2017	Revised	13/12/2017	Published	31/12/2017

Abstract:

The cognitive roots of speech acts in the Arabic cognitive context extend to the second century AH, where this branch was dealt by the science of usoolul-fiqh (fundamentals of jurisprudence), language, syntax and then by rhetoric. This was centuries earlier than discussing the same issue by the Oxford language philosophers, afterwards the modern Arabic attempts were confined in the applied approaches which were concentrated, mostly, on the subject of the Holy Qur'an. And this study is an attempt to examine both the theoretical and applicable levels.

Keywords:

Speech acts, Context, The holy Qur'an, Pragmatics, the cognitive roots, the Text.

النص والمنهج

أين تقع أفعال الكلام من التداولية؟ وأين تقع التداولية من المعارف والعلوم السابقة عليها في السياق الغربي؟ ثم، أين تقع أفعال الكلام من العلوم والمعارف العربية؟ على المستويين التنظيري والمنهجيات التطبيقية؟

نطرح هذه السؤالات لأن الواقع البحثي التطبيقي العربي يشهد بقبول دراسات أكاديمية بعنوان: "أفعال الكلام في سورة (...) دراسة تداولية" في تخصص البلاغة، كما يقبل العنوان نفسه في تخصص اللسانيات، وفي الغالب لا نجد فروقا واضحة بين التناولين على مستوى الأدوات والإجراءات، ثم على مستوى الخلاصات الجزئية على امتداد المباحث، وعلى مستوى الخلاصة والنتائج العامة، الأمر الذي يشي بضبابية الرؤية المنهجية البحثية الحديثة في السياق العربي، مما شاب البحث النظري والتطبيقي العربي في مبحث الخبر والإنشاء (أفعال الكلام) بقدر غير هين من الخلط والاضطراب، وهذا ما حفزنا إلى هذه التقديم بتأمل الفروق المنهجية من وجوه:

الوجه الأول: أن مبحث أفعال الكلام تم التعرض له في سياق التراث العربي في عدة علوم ومعارف من أهمها: أصول الفقه والنحو واللغة والبلاغة والتفسير، مما يؤكد الحاجة إلى تحديد منهجي للخصائص النوعية في حقول الاختصاص العربية التي نشأ فيها هذا المبحث.

والوجه الثاني: هو الفروق المنهجية بين الرؤية العربية والرؤية الغربية في المنشأ وفلسفات العلوم التي نشأ فيها المبحث والخصوصيات المنهجية لبحثها، ومن ثم يأتي تحديد الفروق بين هذه العلوم والمعارف الغربية فيما بينها، ثم تحديد الاختلاف بينها وبين مناهج المنشأ العربية ضرورة منهجية.

الوجه الثالث: يتعلق هذا الوجه بالنص موضوع الدراسة، ففي هذه المحاولة لطرح رؤية منهجية لدراسة النص القرآني بتطبيقات قضايا أفعال الكلام (الخبر والإنشاء) يتكشف خلل السياقين العربي والغربي الناتج عن ضبابية الوعي بأهداف المعارف ومادتها ومناهجها وغاياتها، إذ غاب عنها المراعاة المنهجية لخصائص أنواع الخطاب المختلفة، فلكل خطاب ظروف وجوده الخاصة، ولكل خطاب مقوماته الأسلوبية المرتبطة بشروط وجوده وشروط تلقيه، والمستويات الزمنية لوجوده التي يترتب عليها اختلاف أطراف تلقيه وطرائقهم.

لهذا كان التقديم بالتساؤلات السابقة ضرورة منهجية معرفية، فاستراتيجية المعرفة أساس لا يقل أهمية عن المعرفة ذاتها؛ لأن غياب هذه الاستراتيجية أصاب المنتج البحثي بتشوهات التداخل التي أفقدت الجهودَ المبذولةَ صفة المنظومة المعرفية، كما أفقدتها قيمتها، ومن ثم ضَمُرَ الأثر المعرفي حتى كاد يغيب مع غياب الخصائص النوعية للنصوص موضوع الدراسة عن الرؤية المنهجية.

أفعال الكلام مبحث في المنجز العربي (النصُّ والحاجَةُ)

النص والحاجة إلى بيانه أوجدا مبحث أفعال الكلام في التفكير العربي في القرن الثاني الهجري، أي قبل أن يوجد في السياق الغربي بقرون، إذ توفر النصُّ الحافزُ للبحث، كما توفرت الحاجةُ المحفوزةُ بالنص للسياق المعرفي العربي في ظل نشأة الحضارة الإسلامية ولم يتوفرا للسياق المعرفي الغربي، فالنص القرآني هو الذي ولَّدَ الحاجة إلى:

- الفهم: التفسير والنحو وعلم اللغة.
- استنباط الأحكام: أصول الفقه.
- إبراز تفرد الصياغة: (الخصوصية الأسلوبية)، البلاغة.

وقد ارتبطت الحاجة على مستوى الفهم بالتفسير دورانا في فلك النص وانحصارا فيه على مستوى الرواية فيما عرف بالتفسير بالمأثور، ثم بإعمال العقل في إطار معطيات علوم اللغة من المستوى المعجمي والمستوى الصوتي والمستوى الصرفي، ثم المستوى التركيبي الذي أثرى التفسير بالنظر المدقق في محاولة استثمار الاحتمالات النحوية وتوجيهها للمعنى، وقد كان للبُعد السياقي (التداولي) الأثر الواضح في توجيه الاحتمالات النحوية برافدَيْه التأسيسيين: أفعال الكلام والسياق.

ثم الحاجة على مستوى التشريع وما يتضمنه من أحكام بالحلال والحرام، بالتحريم والإباحة، وما تخلل هذه الأحكام من الاستحباب والفرض والسنة والكراهة والتحريم، وغيرها من الأحكام النسبية التي تخللتها، ومن ثم كانت الحاجة إلى علم أصول الفقه لمنْهَجَة استنباط الأحكام وطرائقها وضوابطها، وليس ثَمَّ من شك في أن معالجة أصول الفقه لقضايا أفعال الكلام هي المعالجة الأعمق في التفكير الإنساني، وهي الأسبق فيما أعلم، ولكن علم أصول الفقه اقتصر في تعرضه على النصوص التي تتعلق بالأحكام فقط، وما لم يتعرض للأحكام خرج من دائرة البحث في أصول الفقه.

والحق أن أصول الفقه كان متزامنا مع الدراسات النحوية واللغوية في القرن الثاني الهجري، فلا تُنكر جهود سيبويه (ت ١٨٠هـ)، وإشاراته النحوية الواعية إلى قضايا سياقية متعددة بيد أنها لم تخصص بمبحث مؤسس منهجيا، ولكنها جاءت ملاحظات متناثرة لايُنكر تأثيرها في البحث البلاغي الذي تأخر تحيُّزهُ بفرع معرفي مستقل زمنا طويلا.

أما البلاغة فقد أوجدتها الحاجة إلى التدليل على خصوصية القرآن فيما عُرف بقضية إعجاز القرآن على مستوى الدفاع عن القرآن في مواجهة غير المؤمنين به، وعلى مستوى رؤية الخصوصية والتفرد في الحجاج المذهبي، وتلا هذا النشاطَ ما أفرزته القريحة العربية من تحليلات بلاغية كانت أساسا في استنباط الرؤية المعرفية التي استقرت بجعل البلاغة علما على يد السكاكي(ت ٦٢٦هـ)، فكانت أول محاولات العلمنة في البلاغة العربية هي كتاب المفتاح وهي آخر هذه المحاولات في الوقت نفسه، فلم يُطلق على البلاغة صفة العلم ولم تُصنَّف ضمن العلوم قبل منجز السكاكي، وضع التعريفات، وتصنيف المصطلحات ومنهجة الأبواب والقضايا، ولكن هذا لا يعني أن السكاكي غيرُ مسبوق في البحث البلاغي، فقد سبقته محاولات ناضجة تم استواؤها في منجزي عبد القاهر الجرجاني وغيره، وقد عرف السكاكي ومن تبعه (التداولية) بمصطلحات السياق والحال والمقام والموقف وما يقتضيه الظاهر والخروج على مايقتضي الظاهر ذكره، وجاء الرصد العلمي لمبحث أفعال الكلام في البلاغة العربية فيما عُرف بمبحث الخبر والإنشاء.

نقتصر هنا على هذه العلوم والمعارف لأنها هي الأوثق علاقة مع الرؤية التداولية لمبحث أفعال الكلام، وعلى الرغم من أننا لا نعبأ بفكرة إثبات شرعية أحد المنجزين المعرفيين العربي والغربي بتوافقه مع الآخر، وأن غايتنا ليست الانتصار لأحد المنجزين، فليس الدافع وراء عرضنا هذا واستحضار هذه الحقيقة الآن هو هشاشةً عاطفيةً تربطنا بالجذور وتغذيها الانتماءات الدينية والعِرقية والقومية، ولكنَّ سبق الحضارة الإسلامية حقيقة معرفية تاريخية، والدافع إلى استحضارها هذا هو ضرورة معرفية تحتم إبرازَها الحاجةُ أيضا، هذه الحاجة تتمثل في فوضى التلقي من المنجزين المعرفيين العربي والغربي، فكلاهما أدرك وعرف، وكلاهما نَظَّرَ ومَنْهَجَ، حتى غدا الأخذ على المستوى التنظيري والمنهجي والتطبيقي مدخولا بفوضى التلقي وليس بسلبيته فقط، إذ غاب حاضر العرب، إلى حد كبير، عن المنهجية حتى في الأخذ من المنجزين، مما يثير التساؤل:

لا أدري لماذا لم تُبَصرنا العلوم العربية بأهمية نظرية أفعال الكلام، أهي قلة نظرٍ منا أم قلة ثقة فيها، أم أنه انجراف التبعية خلف سلطة القوة التي رسَّخت سيادة الآخر؟ أم هو النتيجة الطبيعية لغياب النظرة التكاملية بين

العلوم والمعارف في العقل البحثي العربي؟ وماذا أضافت التداولية لتناول الدراسات النحوية واللغوية أصول الفقه والبلاغة لمبحث أفعال الكلام؟ وهل إدراك التوافقات بين رؤى المنجزين هدف في ذاته وغاية كافية لهذا الترويج؟

أفعال الكلام مبحث في التداولية والتداولية مبحث في علم اللغة

حين قال شارلز موريس Charles Morris (١٩٣٨م) بالتداولية قصد أن يُتم بها دائرة البحث اللغوي، وفق مخططه الذي يرى فيه ثلاثة أبعاد للسيميوطيقا هي: الدلالة Semantics وهي دراسة علاقة العلامات بالمرجع الذي تحيل إليه، والنحو (التراكيب) Syntactics, or Syntax وهو دراسة علاقة العلامات فيما بينها في التراكيب النحوية أو النَّظْم، والتداولية Pragmatic : وهي دراسة علاقة العلامات بما تؤول به، أي علاقة العلامات بمؤولاتها أو مفسراتها[١]، دراسة استعمال اللغة في المواقف الفعلية .The study of language use in particular situations، ثم تعرضت الرؤية التداولية للبحث والتمحيص في محاولات تحديد مفهومها ووظيفتها وموقعها بين العلوم والمعارف بشكل عام، وبين اللسانيات على وجه الخصوص، وقد جاءت تعريفات التداولية Pragmatics جميعها مرتبطة بفكرة الاستعمال فالتداولية "هي دراسة اللغة التى تركز الانتباه على المستعملين وسياق استعمال اللغة بدلاً من التركيز على المرجع"[٢]، فهي تدرس استعمال اللغة في السياق، وتوقف شتى مظاهر التأويل اللغوية على السياق، فالجملة الواحدة يمكن أن تعبر عن معاني مختلفة من سياق إلى سياق.[٣]

ومن هذا الانفتاح الاستيعابي في الرؤية التداولية كان التلاقي بينها وبين نظرية أفعال الكلام، وإن شئت قلت إنّ نظرية أفعال الكلام تمثل الولادة الثانية للتداولية وفق فان دايك الذي رأى أن: "النظرية التداولية تكاد تستلهم وجودها من المنطق، إذ تستنبط أساسا من فلسفة اللغة، ونظرية أفعال الكلام بوجه خاص"[٤]، ولهذا صنفناها رافدا من روافد التداولية في كتاب التداولية البُعد الثالث في سميوطيقا موريس.[٥]

وبهذا نرى أن الأفعال الكلامية مفهوم تداولى منبثق من مناخ فلسفي عام هو تيار الفلسفة التحليلية التي نشأت في العقد الثانى من القرن العشرين في فيينا على يد الفيلسوف الألماني جوتلوب فريجه Gottlob Frege، ثم اقتفى أثره الفيلسوف النمساوي فتنجشتاين Wittgenstein فانتقد مبادئ الوضعية المنطقية وأسس اتجاهًا جديدًا أطلق عليه: "فلسفة اللغة العادية" انصرف إلى البحث في المعنى شاخصًا إلى متغيراته، متفاديًا البحث في المعنى المنطقى الصارم، وقد أولت الفلسفة التحليلية بشكل كبير علم اللغة اهتمامها بوصفها أولى الأولويات في أي مشروع فلسفي يتوخى فهم الكون ومشكلاته فهمًا صحيحًا، وتلاه أوستن Austin وسيرل Searle، اللذان يمثلان المنهج الوظيفي التداولي الذي ظهرت بين أحضانه فكرة البحث في "الأفعال الكلامية"[٦]، وبهذا التلاقي الواضح بين التداولية ونظرية أفعال الكلام نجد أنه بقدر ما تمثل نظرية أفعال الكلام جذرا ورافدا من روافد التداولية، نجدها أيضا تمثل اتجاها من اتجاهاتها ومبحثا من مباحثها، ونركز على أن نظرية أفعال الكلام لم تولد من رحم علم اللغة بل ولدت من رحم فلسفة اللغة.

لعله من الضرورات المنهجية أن نواجه أنفسنا بمحاولة الإجابة عن التساؤل عما إذا كانت هناك إضافات بين تناول السياقين المعرفيين الغربي والعربي أم لا، وأن نتجنب القراءة الاختزالية والاتهامية والتبريرية، وأن نأخذ أنفسنا بالقراءة التفاعلية التفعيلية المحايدة بين المنجزين المعرفيين العربي والغربي لتحديد الرؤية ومناهج الدراسة في خيوط هذا الحراك المعرفي المتشابكة عربيا وغربيا أولا، ثم إننا مسئولون، ثانيا، عن كشف مساحات الاتفاق ومساحات الاختلاف بين العلوم والمعارف العربية في دراستها لأفعال الكلام، ففيما أعلم أن جهد المقارنة بين العلوم والمعارف العربية غاب عن تناول المحدثين من الباحثين العرب، وعلى الرغم من جهود د.مسعود صحراوي الثرية

الجادة المحترمة العميقة في رصد تناول العلماء العرب لقضايا أفعال الكلام فإن معالجته تحتمل إضافة مهمة تتعلق بربط المعالجة بالرؤية ومساحات المواد والظواهر.

ولدت قضية أفعال الكلام قديما في الحضارة الإسلامية العربية من رَحِم أصول الفقه والنحو واللغة ثم البلاغة، وولدت في الحضارة الغربية حديثا من رَحِم فلسفة اللغة، واستقرت مبحثا في التداولية بقدر ما كانت رافدا لها، ومن ثَمَّ يمكننا أن نصنف التداولية نفسها وفق مساحات تداخلاتها مع العلوم والمعارف المختلفة إلى: التداولية اللغوية، والتداولية الأصولية، والتداولية البلاغية، ثم يتحدد مستوى هذه التداوليات وفق وعي العلوم والمعارف بأهدافهاوغاياتها، ووعيها بحدودها المنهجية في تحديد الظواهر، ومساحات انفتاحها للتلاقي مع غيرها من العلوم والمعارف المذكورة هنا وغير المذكورة.

وتتخذ هذه الرؤية البلاغة مركزا يقاس إليه اللغة والأصول، فالبلاغة وسط بين تطرفين، إذ تعمل على ظاهرة استثنائية، أما أصول الفقه فيعمل على ظاهرة شديدة الاستثناء، وأما الدرس اللغوي فيعمل على ظاهرة شديدة العموم إلى حد الاستغراق، ويتحدد الفرق بين الدرس البلاغي وبينهما من جهتين: الأولى: حدود الظاهرة المتمثلة في عمومية الظواهر واستثنائياتها، والثانية: غاية الظاهرة الوظيفية المباشرة والوظيفية المضاعفة أو المكثفة تأثيرية وإقناعا.

التداولية بين علم اللغة والبلاغة

حدد فرديناند دى سوسير Ferdinand de Saussure مهمة علم اللغة Linguistics في البحث في اللغة وليس الكلام مجنباً بذلك الخصائص الفردية والاجتماعية لاستعمال اللغة؛ لأن دراسة اللغة شيء ودراسة استعمال اللغة شيء آخر، ومن ثم يقوم علم اللغة على دراسة اللغة في ذاتها، ومن أجل ذاتها، أي مفصولة عن الكلام، وبهذا الفصل "نفصل في الوقت نفسه بين: ما هو اجتماعي عما هو فردي، ومن ثم فإن اللغة ليست وظيفة المتحدث ولكنها منتج يتم استقباله بواسطة الفرد، إنها لا تتطلب تفكيراً سابقاً، وتدخل الانعكاسات والمشاعر فقط لتحديد نوع اللغة، ولكن الكلام، على النقيض، يعد سلوكاً فردياً إرادياً وذهنياً، وأثناء هذا السلوك لابد أن نميز بين: التراكيب التى يستخدم بها المتحدث شفرات اللغة للتعبير عن أفكاره والآلية السيكولوجية التى تسمح له بإخراج هذه التراكيب".[٧]

والذي يعنينا هنا هو أن دراسة اللغة في ذاتها ولذاتها تبتعد بدراستها عن المقاصد والأغراض والغايات، نركز على هذا لأنه لا يتلاقى مع التداولية التي هي في صلبها تبحث في المقاصد وخصوصا دراسات أفعال الكلام، ففي ذاتها تعني بعيدا عن المؤثرات ومنها المؤثرات السياقية التداولية، ومن أجل ذاتها يبعد بها تماما عن فكرة الغايات، وإن كان من بين اللغويين من يرى اتساع علم اللغة لدراسة المؤثرات التي تقع خارج الحدث اللساني[٨]، بالنظر إلى الوظيفة الاجتماعية (social function) التي تدخل بالدرس اللغوي إلى المستوى التداولي المتجاوز للرؤية الشكلية.

ربما لا تسعفنا هذه الوقفة لاستقصاء القول فيما أشرنا إليه منذ قليل في موقف السيميائي موريس Morris من ناحية، وفلاسفة أكسفورد، من ناحية أخرى في الخروج من البُعد الوصفي والوقوف عند حدود التراكيب في المستوى النحوي إلى البُعد الوظيفي في دراسة اللغة، بيد أننا مضطرون هنا إلى تحديد الموقف المعرفي للتداولية من علم اللغة والبلاغة لتبيين الفارق المائز بين الحقلين المعرفيين في اصطناع الرؤية التداولية فيما يخص أفعال الكلام.

ولا نهدف من هذه الوقفة إلى الخروج بحكم على المدخلين المختلفين، كما أننا لا نحاول ولا نهدف في هذا المقام إلى إثبات شرعية أحد المدخلين استنادا على إثبات توافقه مع الآخر، فكل منجز معرفي له سياقات وجوده التي تأسس على رؤاها المختلفة، ولكن البحث يهدف إلى مثاقفة تثري البحث العلمي في هذا المجال بإبراز ما انفردت به إحدى الرؤيتين من تصورات نظرية وإجراءات تطبيقية، وهو سلوك بحثي له أهميته في المراجعات الطامحة إلى مزيد

من الوعي بإمكانات اللغة وخصوصياتها في التواصل، إذ قد تعين الظواهر نفسها على استكشاف إجراءات جديدة حين تضيق الرؤى التراثية عن استيعاب انفتاح الظواهر، ولكننا نهدف إلى بيان الفروق النوعية في المداخل النظرية المنهجية، من جانب، وبيان الفروق النوعية في المدونات التي اشتغل عليها المدخلان، من جانب آخر، آملين أن نتبين الأسس التي قامت عليها نسبية الإلزام بين البلاغة العربية وعلم اللغة في رؤية التداولية وأفعال الكلام.

إن الإشكالية المنهجية التي تدفعنا إلى إثارة هذه القضية هي محاولة تحديد الفرق في الرؤية الوظيفية بين اللسانيات والبلاغة، ثم تحديد الفروق المنهجية بين اللسانيات والبلاغة في تناول مبحث أفعال الكلام.

أولا: إن محاولة اللسانيين الخروج من الشكلية والوصفية الخالصة إنما هي محاولة للتخلص من القصور في الوقوف على المعنى، وكون هذا الخروج إلى التداولية فهذا يعني أنه خروج إلى الوظيفية، فإذا كانت التداولية تُخرج علم اللغة من سلبية القصور التي تتسم بها الرؤية الوصفية المحصورة في البُعد الشكلي في إدراك المعنى إلى الوظيفية والمقاصد والغايات، فإن هذه النتيجة التي قد يراها بعض اللسانيين إيجابية تلتبس بنتيجة أخرى قد يُنظر إليها على أنها سلبية، خلاصتها أن الوظيفية تُنزل علم اللغة من عرش العلوم المنضبطة، إذ تدخل به في نسبية لا نهائية؛ لأنها تخضع لمستويات سياقية غير محدودة، ومن ثم ترتهن بقدرات المحلل في إدراك هذه المستويات، فأمر الإدراك مرهون بنسبية الكفاءة البشرية للمحلل، ثم ترتهن بنسبية مهارته في الربط بين المؤثرات وما تؤديه من الوظائف التأثيرية، فهل يكون هذا النزول من عرش الانضباط العلمي مرضيا للسانيين؟

قد تكون هذه الملاحظة صادمة للمتباهين بالعِلمية والانضباط من اللسانيين، ومع هذا فهي الحقيقة؛ لأن الوظيفة والمقاصد والغايات أمور نسبية ندركها ولكننا لا نحصيها، تقبل المزيد من الكشف بالزيادة والإضافة، فهي نسبيةٌ نسبيةً غير متناهية، نسبية تفاوت الإدراك الإنساني، وهذا هو الذي نعنيه بمقولة النزول من عرش العلوم المنضبطة، إذ تفقد مبدأ الاستقراء الناقص الذي يقتضي أن ما يصدق على بعض الظواهر يصدق على بقية الظواهر جميعها، ومثال ذلك علم النحو، فقولهم الفاعل مرفوع أو في محل رفع لا يحتاج إلى استقراء كامل للجمل الفعلية جميعها، فالاستقراء الناقص يقتضي أن ما يصدق على بعض الجمل الفعلية يصدق عليها جميعها، فكيف يمكن هذا في مستويات أفعال الكلام التي حددها (أوستن)، على الرغم مما بها من قصور، اعترف هو به، وحاول استدراكه تلميذه (سيرل)، وكيف يمكن هذا مع النص القرآني وثراء معانيه وتعدد مستويات مخاطبيه وتعدد مستويات سياقاته الداخلية والخارجية، لن تجدي محاولات الحصر واستخلاص القواعد مع هذا الثراء، ولا مع ما هو دونه من أساليب الخطابة والرسائل والشعر وغيرها من الاستعمالات اللغوية ذات الوظيفة المضاعفة، ومن ثم يصبح الدرس اللغوي معرفة تتسم بنسبية الرؤية والإجراء.

ولكن هذه الإجابة مُرضية عند أصحاب الرؤية الاستيعابية المؤمنة بصواب تعدد المداخل وترى أن الشكلية والوظيفية مدخلان صحيحان لدراسة اللغة، فتتلاقى مع التداولية بوصفها إحدى الرؤى التى تقوم بدراسة اللغة من وجهة نظر وظيفية عامة معرفية واجتماعية وثقافية وفق أهدافها وآلياتها الخاصة[٩]، ومن هنا تأتى التداولية وكأنها بوتقة عملاقة تتلاقى فيها معطيات العلوم والمعارف المهتمة بالبُعد الوظيفي للغة[١٠]، لتتجاوز كونها مجرد منهج كما يحلو للبعض أن يُطلق عليها، أو مجرد مستوى من مستويات الدرس اللغوي.أما البلاغة فهي ليست علما منضبطا؛ لأنها لا تقوم على مجموعة من القواعد والقوانين تُطبق بشكل صارم على الظواهر والنصوص، ولا أرانا نجانب الصواب إذا ذهبنا إلى أن الرؤية الوظيفية تفارق العلمية الصارمة بقدر اعتمادها على أدوات غير منضبطة مثل السياق، فالبلاغة مدخل يبحث في الوظائف المضاعفة للأساليب، فإن أحصت أنواع الأساليب تصنيفا فإنها لا يمكن أن تحصي تداخلاتها وما يمكن أن يتولد منها من أبعاد وظيفية متغيرة ومتنامية، ومن ثم تقوم البلاغة على تتبع الظواهر في تجلياتها الاستعمالية، والمعرفية أنسب للتداولية من العِلْمية.

ثانيا: تقوم البلاغة على أساسين أحدهما يتعلق بمادة الدراسة التي تتمثل في النصوص والظواهر الاستثنائية المدروسة، وهذه الظواهر تتحدد في العدول الأسلوبي(الانحراف، الانزياح)، وتتلاقى فكرة العدول البلاغية مع بعض رؤى فكرة نظرية أفعال الكلام خصوصا في رصد الوظيفة الإنجازية للكلام بدلالة الخبر على الطلب وما شابه ذلك، فقد انطلق أوستن من رؤية اللغة على أنها ليست كلها وصفًا للواقع بل إن بعضها أدائى، والأفعال الأدائية Performative تتجاوز الوصف إلى أداء الأفعال، ثم سلم بأن اللغة أدائية جميعها حتى الأفعال التقريرية الإخبارية Constatve وتبعه تلميذه سيرل الذي بلور بعض الأفكار وأضاف إليها، ولكن بقي الأساس الذي انطلقا منه هو رؤية أوستن: "الأفعال التى يقوم بها المتكلم عندما يستعمل الظاهرة اللغوية لإنجاز الأفعال محددة في ثلاثة أفعال متزامنة لا تأتى منفصلة، فكل ملفوظ عنده " ينهض على نظام: شكلى، إنجازى، تأثيري"[١١]، ثم نال المستوى الإنجازي اهتمام الباحثين في استعمالات اللغة بشكل عام ومطلق، وبهذا يتضح أن نظرية أفعال الكلام قد أولت اهتمامها في رصد ظواهر العدول بوصفها مجرد حالة من حالات استعمال اللغة، فمساحة اشتغالها اتسعت لتستوعب الظواهر اللغوية بشكل عام وفق مقولة أوستن بآدائية اللغة.

ولكن البلاغة كانت أكثر تحديدا وأعمق رؤية في اشتغالها على الظواهر الاستثنائة شديدة الخصوصية، ومن ثم يتحدد هدف الدراسة البلاغية في الوقوف على المؤثرات، ومن ثم كانت رؤيتها أعمق أما مساحة ظواهرها فأقل، وقد نتج عن هذا التباين نتيجتان:

١- الاشتغال على الأساليب التواصلية البسيطة.

٢- انحصار في الغرض الإنجازي.

ثالثا : أما الأساس الثاني الذي تقوم عليه البلاغة فهو أساس إجرائي يتمثل في (المعاني الثواني)، وهذا الإجراء لم يكن في اهتمام البحث اللغوي الوصفي قبل اشتباكه بالتداولية ونظرية أفعال الكلام، ومع هذا يظل أقصى ما يصبو إليه البحث اللغوي إجرائيا، بطموحه التداولي مدعوما بالمنجز المعرفي لفلاسفة اللغة هو الوقوف على المعنى الذي لا يفي به المستويان الدلالي والنحوي، فعلى الرغم من اتساع مساحة الظاهرة في الرؤية التداولية من منظور علم اللغة، فإن طموح نشاطه التحليلي يضيق وينحصر في مستوى الرصد والوصف والتصنيف، وهذا يمثل خطوة واحدة لأغراض الدرس اللغوي وغاياته لا تتجاوز التصنيف، ولا تنشغل بالتأثيرات السياقية وكيفية اشتغال الظواهر في إحداث الأثر البلاغي، كما أنها لا تنشغل بدراسة الأعماق المتتالية التي تتحدد بها الأحكام وتُصنف في أصول الفقه.

ويختلف الأمر في الدرس البلاغي في أن المعاني الثواني تمثل الأساس الذي نشأت فكرة البلاغة في عمقها التاريخي البعيد على المستوى اليوناني قبل الميلاد، وعمقها في الحضارة الإسلامية، إذ تمثل أقصى غايات البحث البلاغي في الحضارتين؛ لأنها تقوم على تتبع الأثر البلاغي مرتبطا بغاياته المعروفة : الإقناعية والإمتاعية والتعليمية، وتحليل كيفية اشتغال اللغة على تحقيق هذه الغايات.

وإذا كان ثَمَّ اتفاق بين رؤية البلاغة العربية والرؤية اللغوية لأفعال الكلام في تتبع المعاني المضمنة (الثواني) المقصودة التي لا يفصح عنها المنطوق، ولكنهما تختلفان في التطلع البلاغي الدائم للوصول إلى أعماق المقاصد، وإلى قمم الغايات على مستويي البلاغة الجمالي والإقناعي في الاستعمالات الخاصة للغة ذات الوظيفة المضاعفة.

رابعا : هذا الفارق يرتبط بعلاقة التداولية بالأساس المعرفي الذي قامت عليه البلاغة والأساس المعرفي الذي قامت عليه اللسانيات، فالتداولية كالبلاغة في أنها تقوم على الملاحظة، مهارة الملاحظة، مهارة التصنيف مع إدراك نسبية مهارة التحليل، وتلك النسبية تتوافق مع المعارف التي تقوم على تتبع الظواهر، ولا تتوافق مع العلوم المنضبطة التي تقوم على الانطلاق من القواعد المنضبطة لرصد الظواهر وتصنيفها وتحليلها، هذا هو عرش العلوم

المنضبطة الذي يتباهى به علم اللغة، والذي حلُم النقد الأدبي باصطناع علميته والانضباط المنهجي إبان الحقبة البنيوية.

أما البلاغة فتسعى للتخلص من هذه العلمنة، إن عبقرية منهج الدرس البلاغي في تجاوز أدواته وليس في الالتزام بها، ونعني بالتجاوز هنا تجاوز صرامة القواعد باستثمار إمكانات الأدوات من الطواعية والمرونة؛ فإن المنهج بهذه الطواعية وتلك المرونة في خصائص أدواته يكون قادرا على استيعاب الظواهر الاستثنائية في الاستعمالات ذات الوظائف المضاعفة، وهذا التجاوز يعني أيضا أن التحليل البلاغي هو ممارسة القراءة والتأويل عبر أدوات وليس تسكين الظواهر في خانات في جداول، فهي أدوات مرهونة بمستعملها، ومن هنا يأتي نشاطها الدائم الذي يحقق تجددها وتفاعلها، أما أهم ما يميز الدرس اللغوي فهو الالتزام العلمي المنضبط بأدواته وإجراءاته المنهجية.

وبهذا يمكننا القول بأن البلاغة ولدت تداولية، ولكن التداولية في اللسانيات مستوى حديث من مستويات تحليلها، والتداولية كالبلاغة لا يمكن أن تكون وصفية محايدة، واللسانيات سعت طويلا وتسعى أن تكون وصفية محايدة، فالبحث في المقاصد والأغراض والغايات التأثيرية الجمالية والحجاجية الإقناعية المؤسس على قاعدتي: العدول ومعنى المعنى هو بحث بلاغي خالص مرتبط بوجود البلاغة نفسها، فما البحث البلاغي سوى البحث في الغايات وكيفية تأدية استعمال اللغة لهذه الغايات، أو كيفية استعمال اللغة لتأدية هذه الغايات. أما أفعال الكلام فمبحث طارئ اصطنعه فلاسفة أكسفورد وتبناه اللسانيون للخروج من مأزق المعنى.

ونظرا لأنه من غير المعقول أن يقبل الدرس اللغوي في تبنيه الرؤية التداولية وأفعال الكلام أن يأخذ قرارا بالانصهار في البلاغة من هذه الوجهة، وفي المقابل لن يقبل الدرس البلاغي الانصهار في الدرس اللغوي، ثم إنه لا يمكن لأحد الدرسين أن يغسل يديه من التداولية وأفعال الكلام، فإنه يظل بالإمكان أن يكون للتداولية مستويان للدرس هما : المستوى البلاغي والمستوى اللغوي، يتحددان وفق الفروق السابقة وما يمكن أن يضاف إليها؛ لأنها ضرورة منهجية للدرسين.

التداولية بين البلاغة وأصول الفقه

إن الحاجة المعرفية التي دفعتنا إلى التساؤل: ما الفرق في الرؤية الوظيفية للغة بين الدرس البلاغي والدرس اللغوي والنحوي - في الدرس اللغوي بشكل عام على مستوى السياقين المعرفيين العربي والغربي - هي التي تدفعنا هنا أيضا إلى التساؤل نفسه: ما الفرق في الرؤية الوظيفية للغة بين أصول الفقه والبلاغة؟

ليس ثم من شك في أن أصول الفقه علم إسلامي خالص، وليس ثم من شك في أنه من أسبق العلوم التي ولدت برؤية ناضجة، وقد ذكر فخر الدين الرازي ٦٠٦هـ أن نسبة الشافعي ٢٠٤هـ إلى علم الأصول كنسبة أرسطاطاليس إلى علم المنطق، وكنسبة الخليل بن أحمد إلى علم العروض، "فالناس كانوا قبل الإمام الشافعي رضي الله عنه يتكلمون في مسائل أصول الفقه ويستدلون ويعترضون، ولكن ما كان لهم قانون كلي مرجوع إليه في معرفة دلائل الشريعة وفي كيفية معارضتها وترجيحاتها فاستنبط الشافعي رحمة الله عليه أصول الفقه، ووضع للخلق قانونا كليا يُرجَعُ إليه في معرفة مراتب أدلة الشرع، فثبت أن نسبة الشافعي إلى علم الشرع كنسبة أرسطو إلى علم العقل"[١٢]، ويؤكد د. محمد عابد الجابري على هذه الحقيقة بإشارة لا تقل أهمية عن إشارة الرازي بقوله: "إن القواعد التي وضعها الشافعي، لا تقل أهمية بالنسبة لتكوين العقل العربي الإسلامي عن (قواعد المنهج) التي وضعها ديكارت بالنسبة لتكوين الفكر الفرنسي خاصة، والعقلانية الأوروبية الحديثة عامة".[١٣]

ولم تكن البلاغة في ذلك الوقت قد احترقت ولا نضجت ولا وجدت، فالمبحث التداولي في المنجز العربي وجد في أصول الفقه الذي لم يسبقه إلى الإشارات النحوية الواعية في كتاب سيبويه (ت١٨٠هـ)، فلم يكن ثَمَّ تأثير للبلاغة

التي لم تكن قد وجدت على أصول الفقه الذي ولد ناضجا، بخلاف ما ذكر د. مسعود صحراوي[١٤]، ولعله قصد مؤلفات أصول الفقه عند المتأخرين، إذ لم ينضج مبحث الخبر والإنشاء إلا بعد السكاكي (ت ٦٢٦هـ).

نشأ علم أصول الفقه في النصف الثاني من القرن الثاني الهجري في بداية عصر التدوين، وفي بيئة زاخرة بالاختلافات في الآراء أحيانا والأصول المعرفية أحيانا، طرفا هذا الحراك المعرفي هما اتجاه الرأي والقياس، واتجاه النقل والأثر، وقد عم هذا الحراك تكوُّن قضايا العلوم والمعارف العربية : الفقه وعلم النحو واللغة وعلم الكلام، وهذا الاختلاف فيما يرى د. محمد عابد الجابري "كان يعبر في حقيقته وجوهره عن أزمة أسس، لقد كانت الحاجة قائمة وبإلحاح، في العلوم العربية الإسلامية إلى إعادة تأسيسها منطقيا وإبيستيمولوجيا"[١٥]، فكان الخليل بن أحمد (ت١٧٠هـ) ومؤلفاه الرائدان: معجم العين والعروض، وكان سيبويه (ت١٨٠هـ) وكتابه التأسيسي في النحو، ثم كان الجاحظ معاصر الشافعي فقد ولد في السنة التي ولد فيها الشافعي وتوفي ٢٥٥هـ، واحتفظ كتابه البيان والتبيين بأقدم وثيقة بلاغية هي صحيفة بشر بن المعتمر (ت ٢١٠هـ)، وقد جاءت وجهات النظر المتعددة بمثابة المِران للعقل العربي فقد غذَّته بما دفعه نحو المنهجة دفعا فكانت العلوم والمعارف العربية.

أرى أن هذه الوقفة المنهجية العجْلَى لها مبررها فيما نحن بصدده من محاولة تحديد موقع نظرية أفعال الكلام من العلوم والمعارف العربية، لننفذ من هذا التحديد إلى التحديد الأهم لاختلاف جدوى النظرية بين العلوم، واختلاف الغايات والأهداف المعرفية التي ألجأت إليها، وكذا اختلاف النصوص والظواهر موضوع الدراسة، لنصل إلى تحديد الفروق المنهجية في مبحث أفعال الكلام بين أصول الفقه والبلاغة في مقاربة النص القرآني، ومنها:

أولا: تتفق البلاغة مع أصول الفقه في تخطي الرؤية الوصفية إلى البحث في المقاصد والمعاني الثواني المضمنة، وهو بحث يتجاوز صرامة الوصفية وانضباطها إلى نسبية الرؤية البشرية للبلاغي وللأصولي والفقيه في إدراك الظاهرة اللغوية وتأويلها، فأصول الفقه هو درس في كيفية استنباط الأحكام، وإن احتياج الأحكام إلى جهد الاستنباط في ذاته يؤكد حقيقة أنها نسبية، ونسبيتها تكمن في الأساليب التي هي الطريقة النحوية في الصياغة، وينتج عن نسبيتها الانفتاح التأويلي لاستنباط الأحكام، والنسبية في الاحتمالات تترتب عليها اختلافات التأويل، ولكن هذا الاختلاف يظل بدوره اختلافا في نسبية التصنيف وليس اختلافا جذريا في الرؤية، فهو اختلاف مضبوط بمركزية التراكيب محكوم بمحددات احتمالات النظم النحوي.

ولكن الاختلاف في رؤية أفعال الكلام بين الأصول والبلاغة هو الفرق بين صرامة الحُكْمِيّ والدَّعَوِيّ، هو الفرق بين النهي والنهر، وبين الأمر والحث، فالنهي كفٌّ والأمر إلزام، أما النهر فمن مهيئات الكف، والحث من مهيئات الإلزام، وكما يتعرض الأمر بوصفه مبحثا أصوليا لنسبية الحكم في مستويات الإلزام بين الإباحة والندب والاستحباب والفرض والسنة، وكذا النهي في مستويات الكف بين التحريم والكراهة، فكذلك نسبية البلاغة في بحثها عن الأثر النفسي العاطفي في نسبيته اللامتناهية تبعا لانفساح المستويات السياقية لظروف ومحددات لانهائية على مستوى القول (النص) وعلى مستوى سياقات التلقي في الحث والنهر.

ثانيا: تشتغل البلاغة على النص الموجه للناس والأصول تشتغل على أحكام مضمنة موجهة للمؤمنين بالنص، ومن هنا يمكننا القول إن علم أصول الفقه يشتغل على سلطة المضمون المستنبط من الصياغة، أما البلاغة فتعمل على سلطة الصياغة نفسها، أي تعمل على الكيفية بينما أصول الفقه يعمل على المضامين المستنبطة من هذه الكيفية، وهذا يعني أن أصول الفقه يدرس سلطة النص في تحديد الأحكام من خلال الاستعمال الخاص للغة، أما البلاغة فتدرس سلطة خصوصية اللغة في النص القرآني، والكيفية التي يكون بها خصوصية اللغة سلطة.

ثالثا: المستهدف بالدرس الأصولي هم المسلمون، أما المستهدف من الدرس البلاغي فهو الإنسان بشكل عام، فالغاية في البلاغة تحديد الوسائل الأسلوبية الفريدة، وطريقة اشتغالها لتحقيق التواصل مع غير المؤمن بالكتاب ببيان الطرق الصادمة للمألوف والمستقر، وصولا إلى الوقوف على تفرد خصائص النظم القرآني وجدتها الدائمة التي لا تنقضي ولا تخلق، ثم إن الغاية نفسها تشتغل على تحقيق التواصل مع المؤمن بالكتاب، بدراسة طرق الأساليب وما تتضمنه من تهيئة للامتثال للأوامر والانتهاء عن النواهي، تشويه المحرم، تحبيب الطاعة تكريه المعصية، وما يتضمنه هذا من ضواغط أسلوبية بلاغية للإغراء والتحذير، كما أن البلاغة تدرس العلاقة بين اللغة المستعملة والغايات المستعملة من أجلها، أي تدرس المقاصد والغايات، والكيفية التي تشتغل بها اللغة لتحقق تلك المقاصد والغايات بداية من الدلالة إلى السياقات، تدرس الوظائف والغايات المضاعفة المتمثلة في تغيير المواقف إقناعا أو تأثيرا.

رابعا: من البديهي أن تنحصر المادة اللغوية المدروسة من القرآن الكريم في أصول الفقه وتتحدد تحديدا صارما في الآيات الخاصة بالأحكام، ولكن هذه الآيات داخلة في البحث البلاغي، ولكنَّ ثَمَّ فرق بين التناولين في دراسة خصوصية الأساليب، فبينما انحصرت الرؤية الأصولية في استنباط الأحكام، تستغرق الرؤية البلاغية في تتبع نصٍ محمل بضواغط أسلوبية - من الحث والتحفيز أو الترهيب والتحذير- تأتي بمثابة مهيئات للتحول بالتوجيه إلى منجز، ومدعمات للحمولة التي ينصرف إليها البحث الأصولي.

كما يشغل البلاغي أيضا كون النظم اللغوي في ذاته رسالة لمستقبل غير مؤمن بها، ومن ثم تمثل دليلا في ذاتها بفرادة نظمها اللغوي، أي تمثل فعلا إنجازيا في ذاتها، كما تمثل الرسالة نفسها على مستوى آخر من سياق التلقي فعلا إنجازيا لمستقبل مؤمن التثبيت والتيقين والتذكير ارتقاء في التواصل مع خصوصية النص.

هذه فروق أراها جوهرية في الفصل بين غايات المعارف والعلوم ومنهجياتها، تقبل المراجعة والتعديل والإضافة بلا شك، ولكنها تظل ضرورية في تحقيق الغايات البحثية المعرفية متجنبة فوضي التداخل غير المبرر معرفيا، غير اللائق منهجيا.

المبحث الثاني: المنهج وتجليات النص

إذا كان استعصاء أنماط الخطاب البشري المختلفة على الاستسلام لأسر المنهج والمنهجة أمرا نُسلم به، فإن هذا الاستعصاء في الخطاب القرآني أجلى، فالقرآن العظيم خطاب استثنائي، وفي المقاربة التحليلية لخطابٍ استثنائي تغيب صرامة التأسيسات النظرية والمنهجة التي انبنت على تحليل أنماط مغايرة من الخطاب، ولكن هذا الغياب لا يعني غياب المنهجية الناشئة عن تتبع ظواهره الخاصة فيتحقق وجودها وبقاؤها بمرونتها التي تمدها بالقدرة على مقاربة الظواهر بمرونة استيعابية، ونقصد هنا المنهجية الخاصة لقراءته التي قد لا تقف عند حد في ملاحقتها لظواهره الخاصة، تلك التي تركزت في أنه "لا تنتهي عجائبه"، وتلك التي لا تنطلق من أبعاد الارتباط العقائدي الذي قد يشي بموقف تبريري، ولكنها تنطلق،موضوعيا، من قدراته الكامنة الخاصة التي تستجيب لمحاولات التدبُّر بالكشف والتجلي.

ويمكنك أن تتصور هذه المنهجية في أنها تنظيم لعملية التتبع وتنسيق لخطوات التحليل؛ لأن نجاعة هذا المسلك المنهجي ستظل موقوفة على قدرات الباحث على الملاحظة، مرفودة مدعومة بخبراته المنهجية وقدراته التحليلية.

إن القرآن الكريم خطاب استثنائي متفرد يُقاس إلى ذاته، أي تُستنبط خصائصه البلاغية من تتبع أساليبه وطرائقه، وليس بالقياس إلى نموذج قولي آخر (الحديث النبوي، الخطابة، الشعر، وغيرها)، ولا يُقاس أيٍ من أنواع

الخطاب في أساليبه وخصائصه البلاغية إلى الخصائص البلاغية لخطاب آخر إلا بالقدر الذي يسمح باستكشاف الفروق النوعية بين الخصائص البلاغية العامة، فاستحضار هذه الأنماط يأتي ائتناسا على سبيل إدراك الفروق الأسلوبية (المقارنة)، أو الفروق التكوينية وكيفية اشتغالها في أداء الغايات من الخطاب في الظاهرة الواحدة (المجاز مثلا).

القرآن العظيم ليس قواعد جافة تأتي في مجموعة من الأوامر والنواهي المتراصة، ولكنه كتاب حيٌّ، ولعلنا نقف على ملمح من ملامح إمكاناته التواصلية شديدة الخصوصية مع متلقيه بتأمل هذه الكلمات الواصفة: (شفاء، هدى، رحمة) في الآيات التالية: فهو (شِفَاءٌ لِمَا فِي الصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ) (يونس ٥٧)، وهو (شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ) (الإسراء)، وهو (لِلَّذِينَ آمَنُوا هُدًى وَشِفَاءٌ) (فصلت).

من خصوصيات القرآن الكريم تخطي المستويات السياقية وتقاطعها وتداخلها الشديد التي تتطلب مداخل خاصة في دراسته وتحليله تراعي هذه الخصوصيات، ليس على مستوى النظم اللغوي فقط ولكن فيما يتعلق بالمضمون أيضا، لتبقى محاولات تطبيق مناهج مستنبطة مستخلصة من أنماط خطاب آخر بحاجة إلى وقفة مراجعة دقيقة ومتأنية، من هذا خصوصية القرآن العظيم في الإخبار عن الغيب الدنيوي في الماضي بذكر أحوال الأمم السابقة وأحداثها، فالمشاهد الغيبية في الماضي تمثل حججا بالإحالة إلى أحداث تاريخية، ومن هذا أيضا الإخبار عن الغيب المستقبلي في الآخرة، وما يدور من حوار بين أهل الجنة ومعهم، وما يدور من حوار بين أهل النار ومعهم، وغير هذا مما يتطلب استنباط الكيفية التي تؤدي بها هذه الصور والمشاهد والحوارات الغيبية دورا إنجازيا في عالم الشهادة : بذاتها، وبوجودها مقدمات لتوجيهات مباشرة تأتي في صورة تعقيب، وبوجودها عقب توجيهات وتقريريات أولية، وغير هذا من مظاهر تداخل الخطاب المباشر مع القصة، وتداخل القصة مع النص المباشر بالاستدعاء أو الإحالة المُضَمَّنَة أو المسبوقة أو المُعَقَّبُ عليها أو المُشارُ إليها في سياق قرآني آخر في السورة نفسها أو في سورة أخرى من المؤثرات ما يحقق لها التواصل مع إنسانية الإنسان، فتأتي التأثيريات حافزة وداعمة.

إن النص أو الخطاب موضوع البحث والتحليل قد يطرح أبعاداً لا تخطر للمُنظِّر على بال مهما كان حذقه، فلكل خطاب ظواهره، ولكل خطاب سياقاته الخاصة: سياقاته الداخلية، وسياقاته الخارجية، وسياقات تلقيه، وسياقات توظيفه بالاستشهاد والتضمين؛ مما يجعل لكل خطاب قدرته على أن يقترح على المناهج من الإضافات والتعديلات ما يتواءم مع خصوصياته، فإن دوام المناهج واستمرارها مرهون بمرونتها ومدى قدرتها على قبول مقترحات النصوص وأنماط الخطاب المختلفة وصهرها في منظومتها ومراعاة خصوصية المحددات السياقية والعناصر التداولية للخطاب.

إذا كانت التداولية Pragmatics تقوم على دراسة اللغة في الاستعمال language in use فذلك لأن المعنى مرهون تماما بالاستعمال إلى الحد الذي قال معه فتجنشتين Wittgenestein: " المعنى هو الاستعمال Meaning is use "[١٦]، ومن ثم فإن الاستعمال خصوصية، أي أن لكل استعمال خصوصية لغوية في المنشأ، وأن كل خصوصية لغوية لها مرجعيتها الاستعمالية الذاتية في عمليتي القراءة والتحليل، على الرغم من أن الوقوف على مرجعيات استعمالية غير ذاتية للنصوص البشرية أمر ليس عسيرا، وهذا محال مع النص القرآني، فهو نص مفاجئ، وموقف الدارس والمحلل هو موقف التدبر والتأمل والتدقيق المتسلح بالخبرات والمهارات.

نخلص من هذا إلى نتيجتين: تتمثل الأولى في أن النص القرآني استعمال خاص للغة بالمفهوم العام الواسع الذي يضم أنواع الاستعمال جميعها، وتتمثل الثانية في أن النص القرآني استعمال خاص للغة بالمفهوم المرتبط بسياق تواصله شديدِ الخصوصية، زمن نزوله المفاجئ للكون بكسر السائد والمستقر، وامتداد التلقي العابر للزمن

بوصفه رسالة دائمة وجديدة دائما بكوامن قدرتها على التواصل الدائم مع كل ما يطرأ على المخاطبين من متغيرات وعلى الظروف من تحولات.

ثم إن خصوصية اللغة نفسها رسالة في نظمها الخاص، وهي خصوصية تتلبس برسالة التحدي، أي الرسالة الفريدة في هذا الاستعمال الخاص للغة، كما تتلبس بخصوصية الديمومة بكوامن قدرتها على التواصل، مع متغيرات الوجود والثقافات وتبدل القدرات البشرية، بل إنها رسالة باقية بقاء استثنائيا في نفوس أعدائه، فالعداء الشديد والتدبير لمحاولات الهجوم عليه شهادة تاريخية بشرية، ولعلها شهادة أمعن في حجيتها من كل مقولات المدافعين والمبررين.

أضف إلى هذا خصوصية التلقي في كونه متعدد المستويات، فهو رسالة إلى المتلقي البشري الأول (رسول الله صلى الله عليه وسلم)، ثم هي رسالة أولى إلى قوم خوالي الذهن من احتمال المفاجأة باللغة (المستعملة) ومضامينها الصادمة للمستقر في نفوسهم المتوارث، ثم هي نفسها رسالة إلى من أسلموا لبعضها زمن النزول، هذا البعض الذي أخذ يزداد على مسامعهم وقلوبهم وعقولهم بمتواليات المفاجأة والإبهار حتى تم، ثم هي أخيرا رسالة فوق قدرة الزمن على البِلَى أو التبديل أو التفتير، فما يزال متلقوها يعيشون حالة بكاء لحظة المفاجأة الأولى، التي تتسم بالتجدد لا البِلَى مع التكرار الذاتي لتلقيها.

وما يزال رصدُ المشهد المنتهي تاريخيا، المرتبطِ في وجوده بأسباب نزوله وبظروفها التاريخية المنقضية، ومساءلتُهُ ومعالجتُهُ، رسالةً إلى كل مخاطب الآن وفي كل زمن بنظمها وفحواها وإنجازياتها، وما يزال هذا الرصد متحديا من يمكن أن يتصور انتهاء النص بانتهاء بعض الظروف التاريخية المرتبطة ببعض مشاهده؛ لأنها ببساطة شديدة تنضم إلى مشاهد تاريخية تتحقق جدَّتُها في لغتها وفي استدعائها بوصفها حجة على مستوى الحدث وعلى مستوى اللغة.

إن القرآن جملةً وقت اكتماله نزولا ووجودا في الدنيا، رسالة لا تنفصل عن ظروفها التاريخية، ولكنها لا تنحد فيها، فتظل هذه الرسالة بروابطها التاريخية وأسباب نزولها (١) التي بقي ما يشابهها، (٢) وبقي كثير مما لا يشابهها (٣) ولم يبق شيء مما يشابه بعضها، نقول : تظل رسالة لغوية تامة شديدة الخصوصية للناس: من يؤمن بها ومن لا يؤمن.

للقرآن الكريم مستويات استقبال تختلف عن الخطاب البشري، فالخطاب البشري مرهون زمانيا بظروف محدودة منتهية غالبا، حتى هذه الأنواع الاستثنائية من الخطاب البشري من الشعر والنثر المتسمة بالاستمرار على مستوى التواصل فإن بقاءها مرتبط بسياقات استدعاء محددة واستثنائية، فامتدادها الزمني مرهون بسياق استدعاء، أو بسياق استشهاد، والاستدعاء والاستشهاد وإن كانا قريبين متعانقين ولكنهما ليسا شيئا واحدا؛ فالاستشهاد نمط من أنماط الاستدعاء ولذا فهو بعضٌ من كل، فللاستدعاء غايات متعددة إذ يمكن أن يكون ذاتيا لتطريب أو استمتاع بجماليات خاصة، أما الاستشهاد فهو إعادة توظيف النص المُستدعى في عمليات تواصل جديدة مشابهة أو مغايرة لملابسات عملية التواصل الأولى، بل قد تكون متناقضة معها أحيانا.

والأمر يختلف تمام الاختلاف مع النص القرآني، وليقل المنكرون ما يقولون في ظروف وجود النص القرآني، ولكن الواقع يشهد بأن على وجه الأرض مليار إنسان يستقبلون النص مجددا، وأن هذا التواصل مع الرسالة اللغوية لا ينقطع تأثيره في النفوس وفي السلوك، ومن هنا نؤكد على أنها عملية تواصل لا يمكن أن تخضع خضوعا تاما لإجراءات تحليل ودراسة مستنبطة من مستويات مختلفة.

نموذج ١

الحوار المحكي في القرآن العظيم مستويان الأول حوار على مستوى المحكي في القصة طرفاه هما المتحاوران، والثاني هو الحوار بوصفه رسالة من الله عز وجل إلى مخاطبين يأتي فيها الحوار المحكي مجملا وبتفاصيله الداخلية بمثابة رسائل موجهة إلى عدد من المخاطبين، ومن ثم فإن التداخلات السياقية في النص القرآني بين سياق الحوار الداخلي وسياق الأحداث ومداخلات التعقيب والتقديم والتعليق والاعتراض، تتطلب اتساعا في الرؤية التحليلية يتخطى النظرة الجزئية الاجتزائية في محاولات كشفه عن خصوصيات سياق الاستقبال والتلقي ومستويات المخاطبين، فقوله تعالى:(وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ) (البقرة ١٤) يأتي في عدة مستويات سياقية تتحدد فيما يلي:

١- حضور المخاطب الأول رسول الله صلى الله عليه وسلم في ضمائر المخاطب: (إِلَيْكَ - قَبْلِكَ - أَأَنْذَرْتَهُمْ – تُنْذِرْهُمْ) في الآيتين (٦،٤)، فالآيات كلها خطاب موجه إليه صلى الله عليه وسلم وهذا يترتب عليه مستوى إنجازي خاص.

٢- حضور النص في تواصله الدائم مع المتلقي المسلم على مدار العصور.

٣- النص خطاب موجه إلى مستقبل ضمني هو المُتحدث عنه الحاضر آنذاك الذي هو فاعل القول المحكي في الآية الكريمة.

٤- النص خطاب موجه إلى المتلقي المتعاقب الذي هو على شاكلة فاعل مقول القول المحكي في الآية الكريمة.

٥- السياق اللغوي العام الذي جاء فيه التقديم بالحديث عن المؤمنين، ثم الحديث عن الكافرين، ثم تبعه الحديث عن المنافقين وقد تضمن صفاتٍ وأفعالا مخالفة للحقيقة: (وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ)، (يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا)، (فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ)، (قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ/ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ).

٦- السياق اللغوي الداخلي على مستوى التراكيب النحوية في الآية، الذي يقتضي ألا يقتصر الفعل الكلامي الإنجازي هنا على "ادعاء المنافقين للإيمان، وإظهارهم الاستهزاء بالمؤمنين، أو الاستخفاف بهم وقصدهم الثبات على معتقدهم"[١٧]، فهذه الرؤية تقوم على اجتزاء الجملة من سياقها القرآني، فاقتصرت على الانحصار في مقول القول المحكي عن المنافقين، فقوله تعالى:(وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا) ليس من كلامهم بل هو خطاب الله تعالى للمخاطبين الأُخَر، وكذا قوله تعالى: (وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا)، فالجملتان الشرطيتان إخبار وتقرير تضمن مقولين لقول المحكي عنهم، وهذا التقرير المتضمن حكي مقول قولهم له وظيفة إنجازية، وأداة الشرط (إذا) تعني الشرط والتزامن، أي تزامن مقول قولهم مع لقائهم الذين آمنوا، وتزامن مقول قولهم الآخر مع خلوهم إلى شياطينهم، ثم إن فعلي الشرط بينهما فروق كبيرة، منها:

أ- الاختلاف بين مقول قولهما باختلاف مخاطبهم جاء مختلفا اختلافا له معنى مضمن، فجملة مقول القول للذين آمنوا جاء في الجملة الفعلية (قَالُوا آمَنَّا)، ومن خصائص الفعلية الحدوث، أي أن فعل الإيمان ليس ثابتا، هي جملة تقال

ب- أنهم لا يظهرون الاستهزاء بالمؤمنين بل يبطنونه ويذيعونه فقط إذا خلوا إلى شياطينهم، فلا يُعد إظهار الاستهزاء مطلقا في كل وقت وحين بل هو مشروط بخلوهم، وفق ما يقتضيه تركيب الشرط بإذا، والخلوّ مشروط أيضا بكونه إلى شياطينهم.

ثم إننا لا نقف على مضمنات الرسالة ومتضمناتها بغير الوقوف على ما سبق من الآيات التي تحكي عن هذا الصنف من الناس: (وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ (٨) يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ (٩) فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ (١٠) وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ (١١) أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ (١٢) وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا آمَنَ السُّفَهَاءُ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِنْ لَا يَعْلَمُونَ (١٣)" (سورة البقرة)، إذ تأتي هذه الآيات سياقا لغويا عاما قدم بتحديد واضح صنفا من الناس جاءت فيه الإشارات اللغوية والإحالات إلى أقوالهم، ثم التعقيب على أقوالهم، ودلالة حضور أسلوب الشرط على مستوى في المحاجة، وغير هذا من الملابسات التي يضيق عن رصدها هذا المقام المحدود.

ولنا أن نتساءل إلى أي حد انتبهت الدراسات اللغوية التداولية الغربية، ومستنسخاتها العربية إلى النظر في مستويات السياقية اللغوية وغير اللغوية، ومنها:

١- مستوى السياق اللغوي العام، ونعني به التراكيب والأساليب التي لها علاقة بالجملة الإنجازية ووردت قبلها أو بعدها، وتدخل معها في علاقات دلالية، ولكنها لا تدخل معها في علاقة نحوية.

٢- مستوى العلاقات الداخلية وخضوعها لبدائل مختلفة من النظام النحوي، كأنْ يأتي الخبر مفردا أو جملة أو شبه جملة، أو أن يأتي الفعل مطلقا أو مقيدا وغيرها من البدائل.

٣- مستوى أحوال أجزاء التراكيب النحوية من : تقديم وتأخير، تعريف وتنكير، وحذف وذكر، إظهار وإضمار، التكرار، التأكيد.

٤- مستوى سياقات المخاطبين وليس سياقات التلقي أو سياقات المتلقين، ونعني بسياقات المخاطبين المخاطَب المستهدف دائما بالخطاب، فالقرآن الكريم نص دائم الحضور ليس مرهونا بمُبَلِّغه ومتلقيه الأول، وحضوره مع كل مخاطب جديد يمثل المخاطبة الأولى.

هذه المتغيرات يتغير المعنى بتغيرها ومن ثم فإن المستوى الإنجازي يتفاوت بين مستويات من المعنى من المحال أن تضبطها قواعد ثابتة في التحليل، وضع عبد القاهر في كتابه دلائل الإعجاز لها أصولا في التحليل والطريقة والمنهج بيدَ أنه لم يضع القواعد الضابطة، وقد حاول السكاكي عَلْمَنَة البلاغة أو قل نَحْوَنتها بوضع الضوابط والقواعد والتعريفات، في تجربة مضحكة، فتحدث في تعريف المسند إليه الفاعل وتنكيره ولكنه لم يُشِر إلى احتمالات تتعلق به مثل أن يأتي نكرة موصوفا أو غير موصوف، وإن كان موصوفا بنعت مفرد أو جملة أو شبه جملة، وإن كان جملة ففعلية أم اسمية، وإن كان شبه جملة فجار ومجرور أم ظرف، ومئات الاحتمالات النحوية التي يتولد معها ما لا يُحصى من المعاني، على النحو الذي يتناسب معه الإطلاق الأول الذي قال به الجاحظ: (لكل كلمة مع صاحبتها مقام)، ولا يتناسب معه البتَّة هذا التقييد التقنيني التقعيدي الأخير.

نموذج ٢

ومن الأخطاء البيِّنة في تطبيقات نظرية أفعال الكلام على النص القرآني، التي تتطلب وقفة تمهل وأناة، ذلك الاندفاع البحثي في الرسائل العلمية لباحثين في طور التكوين وتجريب أدواتهم البحثية، ولعل أكثرهم لم يتمثل الرؤية التداولية ومنهجيتها، ولا هو تمثَّل خصوصيات النص؛ فربما غاب عنها أن الإجراء التداولي ليس إجراء تطبيقيا جامدا، يمكن تطبيقه على كل النصوص بإجراء تعسفي، كما غاب عنها أن النص القرآني ليس نصا هامدا، يمكن أن يستسلم لأي إجراء تطبيقي، فلم تتنبَّه هذه الممارسات للأبعاد البلاغية التي لا تنفصل عن النص القرآني، وحسبها أن تتأمل النحو الضابط الذي يصير إجراؤه مع النص القرآني نسبيا احتماليا.

فالإجراء التداولي – في الحقيقة - رد فعل على عقم الوصفية وجمودها، وهو المخلص لعلم اللغة من ثباتها الخانق، فالإجراء التداولي منهجية مرنة من منهجيات القراءات السياقية التي تأخذ في حسابها عناصر الإيضاح والتوجيه والتقييد والإطلاق والإحكام من داخل النص وخارجه، فهي منهجية انفتاحية استيعابية لا تقف عند حدود رصد الظواهر وتسكينها تصنيفيا في عقم وجمود لا يليق بالنص قبل ألا يليق بالمنهج.

فكيف يُقبل أن يُقال في السؤال: (فِيمَ كُنْتُمْ) أنه سؤال بغرض طلب العلم بالشيء لم يكن معلوما من قبل بأداة خاصة، في قوله عز وجل: (إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا) (النساء ٩٧).

فكيف يغيب تأمل المحددات المقامية السياقية، فهل المقام هو مقام استفهام أم استجواب للإقرار أم محاجة لإقامة الحجة على المسئول واستنطاقه بالحقيقة أو الاعتراف؟

ثم إننا أمام سؤالين:

السؤال الأول هو سؤال الملائكة (فِيمَ كُنْتُمْ)، والسؤال الثاني هو سؤال الملائكة أيضا تعقيبا على رد المسئول (أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا)، أرى أنه من الأنسب أن يبدأ التحليل هنا من السؤال الثاني الذي يحمل معنى التقرير والإقرار معا، تقرير حقيقة أن (أرض الله كانت واسعة)، وإقرار المخاطب بحمله على الاعتراف بأن (أرض الله كانت واسعة)، والتقرير والإقرار معا يؤكدان حقيقة معنى السؤال الأول (فِيمَ كُنْتُمْ) بأنه سؤال العارف، الذي لا يصح أن يقال فيه: (هو طلب العلم بالشيء لم يكن معلوما من قبل)، أضف إلى هذا أن السؤال نفسه ليس له معنى محدد في ذاته (فِيمَ كُنْتُمْ) إذ يحتمل السؤال عن المكان أو عن الحال وما يتضمن من الظروف والملابسات، وبهذا ينتفي هذا الاحتمال المذكور، فهو التصنيف الأوسع انتشارا والأكثر ترددا، وهو تصنيف نحوي خالص، لا مسوغ لدخوله في الدرس التداولي أو البلاغي، هذا التعريف يتناسب مع الدرجة الصفر للاستفهام.

ومثله قوله تعالى:

(قَالَ كَمْ لَبِثْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ (١١٢) قَالُوا لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ فَاسْأَلِ الْعَادِّينَ) (المؤمنون ١١٣) لأن التعقيب الذي هو جزء من السياق الداخلي تضمن التصريح بمعرفة الجواب الذي غاب عنهم فأجابوا على سبيل الاحتمال الذي جاء في التخيير (لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ)، كما جاء في التذييل (فَاسْأَلِ الْعَادِّينَ)، أما تعقيب السائل فقد تضمن الجواب: (قَالَ إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا لَوْ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ) (المؤمنون ١١٤)، فمحال أن ينطبق على السؤال مقولة: "هو طلب العلم بالشيء لم يكن معلوما من قبل بأداة خاصة"، وذلك للأسباب المقامية التي أشرنا إليها.

نموذج ٣

ونجد الخطأ نفسه في تصنيف قوله تعالى: (الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ) من الوعديات، على الرغم من أنه قد بات واضحا أن القراءة التداولية هي قراءة سياقية، ولا توجد أفعال الكلام على الإطلاق إلا من دلالات السياق؛ لأنها في الأساس تجاوز وانعتاق من المعنالنحوي، ومن مقتضيات التحليل السياقي في هذه الجملة القرآنية النظر في الآية السابقة عليها: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ (البقرة ٢٦٧)، إذ يتضح أن تحديد المخاطب بالنداء (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا) هو تقييد للفعل المأمور به (أَنْفِقُوا)، ثم يضاف إليه التقييد اللاحق (مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ) بتحديد الإنفاق من الطيبات، ثم تقيدت الطيبات بإضافتها إلى الاسم الموصول المُعرف (المخصص، المقيد) بجملة الصلة (كَسَبْتُمْ) الذي يحدد الإنفاق في كسب المخاطبين، أي ما أصبتم بكسبكم، بالإضافة إلى: (وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ)، ثم نتأمل إحكام الغرض الإنجازي بتأكيد طلب الإلزام بطلب الكف عن ضده: (وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ

مِنْهُ تُنْفِقُونَ)، ثم يأتي قوله تعالى: (وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ) متضمنا الإحالة إلى الغيب باستحضار الإيمان بالله عز وجل في النفس دافعا للاستجابة إلى التوجيه الإنجازي، والإيمان بالعلم أن الله (غَنِيٌّ حَمِيدٌ) (وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ) (٢٦٧).

ضوابط التوجيه والإلزام هي ضوابط الإنجاز المقصود بالتحقق، وتتمثل هذه الضوابط بما عُرفَ في البلاغة العربية بالتقييد والإطلاق في مبحث أحوال متعلقات الفعل، ويأتي تأكيد الأمر بالنهي عن ضده هنا نمطا من أنماط التعانق التراكيبي، فالنهي ليس نهيا عن ضد الفعل ولكنه نهي عن ضد قيد الفعل، فالفعل (أَنْفِقُوا) جاء مقيدا بالجار والمجرور (مِنْ طَيِّبَاتِ)، فالتوجيه للإنفاق من الطيبات ينفي ضمنيا أن يكون من الخبيث، ويأتي النهي مُظهرا للضمني ومؤكدا (وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ)، بدلالة جملة الفعل المضارع (تنفقون) الحالية، التي تدل على الاستمرار والحركة فلا تفي بمعناها كلمة منفقين وفرق هائل بين ولا تيمموا الخبيث منه منفقين. الأمر الصريح إفضاء إلى المقصود(على حد تعبير الطاهر بن عاشور) بعد أن قدم بين يديه مواعظ وترغيب وتحذير، تأتي كلها بمثابة المهيئات من عناية الله تعالى للامتثال للأمر والكف.

أما الشيطان فقد تم استحضاره ضمنيا في ذكر الخبيث، وهذا من انسجام المعنى مع الآية التالية المبدوءة بذكر الشيطان صراحة: (الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُمْ بِالْفَحْشَاءِ وَاللَّهُ يَعِدُكُمْ مَغْفِرَةً مِنْهُ وَفَضْلًا وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ (٢٦٨).

كيف تتضمن هذه الآية دعوة لغير المؤمنين بالقرآن رسالة من الله وبمحمد رسولا؟ فهذا بُعْدٌ إنجازي ضمني بما يتضمن من توجيه ضمني على النحو التالي:

- أمر المؤمنين بالبذل والعطاء، وتوجيههم إلى مقاومة الشيطان في وسوسته بما يخالف هذا يُعدُّ ضغطا عليهم بالعطاء والإنفاق، وهذا العطاء والإنفاق لا يُلَوِّحُ فيه بنفع مادي دنيوي، بل هو بالمقاييس الدنيوية الخالصة خسارة وانتقاص من المال، وهذا يعني أن هؤلاء المؤمنين المتبعين هم مؤمنون بما في الغيب من عطاء وجزاء، وهذه الحالة (بكامل أركانها) دعوة واقعية للإيمان، فتمثل للمؤمنين الداعين للإيمان بالله وسيلة للتبيين (فَذَكِّرْ بِالْقُرْآنِ مَنْ يَخَافُ وَعِيدِ)(ق ٤٥)، كما تمثل لغير المؤمن دعوة وحافزا للإيمان، وحجة عليه في التبليغ والتبيين.

وبعد، فقد أردنا من هذه الوقفة العجلى اللفت إلى أهمية تحديد الخطوط الفاصلة بين العلوم والمعارف في رؤيتها لنظرية أفعال الكلام، راجين أن تكون حافزا للبحث في هذه الفوارق الدقيقة بين الأصول المعرفية للعلوم والمعارف العربية، كما أن الحدود الفاصلة بين منطلقات رؤية التراث العربي الإسلامي ومنطلقات رؤية المعارف الغربية.

كما أردنا اللفت إلى ضرورة أن يقوم تحليل الظواهر على جدل بين المناهج والظواهر، فليست كل المناهج صالحة للتطبيق على الظواهر جميعها، وكل قراءة لظاهرة من منظور منهج معين هي إعادة قراءة للمنهج نفسه، والقرآن الكريم نص شديد الخصوصية، وهذه الخصوصية تستدعي مراعاتها في المقاربة التحليلية.

الهوامش:

[١] Morris , C.S : Foundations of the theory of signs , Chicago , 1972 , P 59

[٢] The Oxford Companion to Philosophy , 1995, p. 709

[٣] The Cambridge Dictionary of Philosophy , Lycan 1995, p. 588

[٤] فان دايك: النص والسياق، استقصاء البحث في الخطاب الدلالى والتداولى، ترجمة عبد القادر قينينى، دار أفريقيا الشرق، بالمغرب ولبنان، ٢٠٠٠م، ص ٢٥٥.

[٥] د.عيد بلبع، التداولية البُعد الثالث في سميوطيقا موريس، من اللسانيات إلى النقد الأدبي والبلاغة، ط ١، دار بلنسية، القاهرة ٢٠٠٨م، الفصل الثاني من الباب الثاني، ص ٢٣١ إلى ٢٧٤.

[٦] د. مسعود صحراوى: التداولية عند علماء العرب، ص ١٧ .٢٢.

[7] Raman Selden : The theory of criticism , from Plato to the present , New york , 1988, P. 351

[٨] د. محمود فهمي حجازي، مدخل إلى علم اللغة، طبعة دار قباء، ص ١٧.

[٩] Jef Verschueren : Understanding Pragmatics, London 1999, p. 10

[١٠] د. عيد بلبع، التداولية، مرجع سابق ص ٢٠

[١١] أوستن، كيف ننجز الأشياء بالكلمات

[١٢] فخر الدين الرازي، مناقب الإمام الشافعي، تحقيق د. أحمد حجازي السقا، ط ١ مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة ١٩٨٦م، ص ١٠٠.

[١٣] د. محمد عابد الجابري، تكوين العقل العربي، ص ٩٦.

[١٤] د. مسعود صحراوي، التداولية عند علماء العرب، ط ١، دار الطليعة، بيروت، ٢٠٠٥م، ص ١٣٠.

[١٥] د. محمد عابد الجابري، تكوين العقل العربي، ص ٩٧.

[١٦] Levinson.S.C.: Pragmatics , Cambridge University Press, 1983. P.227

[١٧] محمد مدور، الأفعال الكلامية في القرآن الكريم (سورة البقرة)، دراسة تداولية، (دكتوراه) مخطوط جامعة الحاج لخضر- باتنة، الجزائر ٢٠١٤م ص ٧٨.